

## «شرعية» تخوض حربا على اليمنيين

خير الله خير الله  
إعلامي لبناني

يبدو الكلام عن عودة قوات ما يسمى «الشرعية» اليمنية إلى عدن مجرد مبالغات. الوضع على الأرض مختلف إلى حد كبير عن تمنيات الرئيس الانتقالي عبدربه منصور هادي والمجموعة المحيطة به. فحتى لو عادت «الشرعية» إلى عدن، ستخرج منها غدا أو بعد غد بسبب حسابات داخلية مرتبطة بالتوازنات في المدينة والمنطقة المحيطة بها. في النهاية، ليس لدى «الشرعية» ما تقدمه لليمنيين، لا في الشمال ولا في الجنوب ولا في الوسط خصوصا أنها باتت في قبضة الإخوان المسلمين الذين لا طموح لديهم سوى إقامة «إمارة إسلامية» في عاصمة الجنوب اليمني والمناطق المحيطة بها، على غرار إمارة غزة التي أقامت «حماس» في القطاع منذ العام 2007... أو الإمارة الحوثية في صنعاء التي يديرها الرئيس الانتقالي منذ الواحد والعشرين من أيلول/سبتمبر 2014. ثمة حاجة للعودة إلى الماضي القريب للتأكد من «الشرعية» ممثلة بالرئيس الانتقالي لم تحقق في أي يوم انتصارا يخدم اليمن الذي يفترض بها أن تمثله. فشلت في ذلك بسبب يعود إلى عدم امتلاك عبدربه منصور هادي لأي مشروع وطني على صعيد اليمن ككل. استعان في 2014 بالحوثيين كي يضع نفسه في موقع قوي على حساب الرئيس الراحل علي عبدالله صالح الذي يمتلك تجاهه عقدة تتحكم بكل تصرفاته، وتجاه علي محسن صالح الأحمر (قريب على

عبدالله صالح) الذي كان يخشى دائما من قدرته على المناورة ومن قربه من حزب التجمع اليمني للإصلاح، أي من الإخوان المسلمين. نجح عبدربه تكتيكيا وسقط سياسيا. استخدمه الحوثيون، الذين تبين أنه لا يعرف الكثير عنهم، غطاء مؤقتا. لم تمض أسابيع على توقيعه اتفاقا معهم في صنعاء بإشراف الأمم المتحدة، التي كان يمثلها جمال بنعمر، حتى أجبروه على الاستقالة ووضعوه في الإقامة الجبرية قبل أن يفر إلى عدن في شباط/فبراير 2015 ومنها إلى سلطنة عمان. لم يكن يوجد أي سبب كي ينجح الرئيس الانتقالي هذه المرة في عدن التي يرفض أصلا البقاء فيها، كل ما في الأمر أنه تحول من أجدنة ذات طابع شخصي وضعها لنفسه منذ خلافته لعلّي عبدالله صالح، إلى أجدنة أخرى مرتبطة مباشرة بما يقرره الإخوان المسلمون. ليست هذه حربا على اليمنيين قبل غيرهم؟ أما بالنسبة إلى المجلس الانتقالي، فيفترض به أن يتعلم شيئا من أحداث الأيام الأخيرة، يفترض به أخذ العلم بأن طرحه الانفصال، أي انفصال الجنوب وعودته دولة مستقلة كما كانت الحال قبل أيار/مايو 1990، ليس سوى أوهام. ليس بين قادة الانتقالي من يريد أن يعرف أن دولة الجنوب، أي «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية» لا يمكن أن تقوم لها قيامة يوما. لم يكن تاريخ تلك الدولة، منذ استقلت في 1967، وصولا إلى الزوبان في وحدة مع الشمال في 1990، سوى سلسلة من الحروب الأهلية والمؤامرات الداخلية والاعتقالات بشتى الوسائل المتوفرة.



ارتكب المجلس الانتقالي خطأ الخروج من عدن وتوسيع رقعة المعركة. يمكن تبرير الذهاب إلى أبين، نظرا إلى أنها تحمي ظهر عدن عسكريا، لكن الذهاب إلى شبوة كان مثل الذهاب إلى مستنقع وتعمد السقوط فيه. المهم الآن أن هناك قدرة على الحد من الخسائر ومنع سقوط عدن مرة أخرى في يد الفوضى التي يمثلها عبدربه منصور هادي، أو مشروع «الإمارة الإسلامية» الذي يطمح إليه الإخوان المسلمون. بعدما عجزت «الشرعية» عن العودة إلى عدن، ثمة أسئلة لا مفر من طرحها: أين كان جيشها عندما كانت هناك حاجة إلى تحرير عدن من الحوثيين في 2015، أين هذا الجيش عندما تعلق الأمر باستعادة ميناء المخا من الحوثيين أيضا، وذلك بعد تهديدهم بأنه صار في استطاعتهم إغلاق مضيق باب المندب ذي الأهمية الاستراتيجية بالنسبة إلى طرق التجارة العالمية. هذا التهديد رددته إيران على الفور من منطلق أنها صارت تتحكم بمضيق هرمز وباب المندب في آن. قاتلت «الشرعية» في كل مكان، لكنها لم تقاوم الحوثيين. الأكد، بالنسبة إليها أن ليس ما يدعو إلى تحقيق أي تقدم لا في اتجاه صنعاء ولا داخل تعز ولا في اتجاه الحديدة. أين كان جيش «الشرعية» عندما صارت أبواب صنعاء مفتوحة أمامه في أثناء المواجهة بين علي عبدالله صالح و«انصار الله» في كانون الأول/ديسمبر 2017، كان ملقفاً وقتذاك أنه لم يحصل أي تحرك لـ«الشرعية» في اتجاه صنعاء على جبهة نهم، على الرغم من أن الحوثيين حشدوا كل قواتهم داخل العاصمة تمهيدا لاغتيال علي عبدالله صالح بدم بارد. لا شك أن الأحداث الأخيرة في عدن ستكون لها انعكاسات على التحالف العربي الذي يشن منذ آذار/مارس 2015 عملية عسكرية اسمها «عاصفة الحزم» أدت إلى منع استيلاء إيران، عن طريق الحوثيين، على كل اليمن، وحصر المشروع الإيراني بالمناطق التي لا يزال الحوثيون يسيطرون عليها هذه الأيام، بما في ذلك مدينة الحديدة والميناء فيها. يتبين كل يوم أكثر فأكثر أن هناك حلفا ما بين الإخوان المسلمين والحوثيين في اليمن، لكل من الطرفين طموحات خاصة به. ليس ما يشير إلى أن لدى الحوثيين اعتراضا على «إمارة إسلامية» عاصمتها عدن، وليس ما

يشير إلى أن لدى الإخوان أي مشكلة مع سيطرة الحوثيين على صنعاء والحديدة. ما الذي كان سيفعله جيش «الشرعية» في عدن؟ المرجح أنه كان سيعمل فقط من أجل تأسيس وضع جديد يسمح بإقامة «الإمارة الإسلامية» التي حلمت بها ميليشيات حزب الإصلاح وتوابعه لدى سقوط عدن صيف العام 1994 في يد القوات الموالية لعلّي عبدالله صالح. في تلك المرحلة اضطر علي عبدالله للإقامة أسابيع طويلة في عدن لمنع تعديلات الميليشيات الإسلامية على المدينة ومواطنيها. عاونه رجال مثل يحيى المتوكل، أحد أكثر السياسيين وعيا في تاريخ اليمن الحديث، وقد قتل في حادث سير في العام 2003.

لن تحل عودة «الشرعية» إلى عدن أي مشكلة، لا في جنوب اليمن ولا في شماله. ستزداد الأمور تعقيدا. كانت عودتها في ظل التركيبة الحالية لهذه «الشرعية» ستوقظ كل الحساسيات المختلفة، خصوصا أن جروح «أحداث» 13 يناير 1986 بين أهالي لحج وعدن من جهة، وأهالي أبين وشبوة من جهة أخرى لم تلتئم بعد. هناك بكل بساطة مشكلة اسمها «الشرعية» الحالية في اليمن. فشلت هذه «الشرعية» في كل مكان وجدت فيه، بدءا بصنعاء التي لم تستطع المحافظة عليها. هذا يفرض مقارنة جديدة من هذه «الشرعية» في حال كان مطلوبها بالفعل لمواجهة المشروع الإيراني في اليمن...

## البوليساريو تهدد.. ولا فرصة لأمرء الحرب في الصحراء المغربية

محمد ماموني العلوي  
كاتب مغربي

خروج إبراهيم غالي زعيم البوليساريو على قناة «الحرّة» في 20 أغسطس الجاري، ليعيد تكرار لزامه الحرب على المغرب، لم ولن يغير من الوضع السياسي ولا الدبلوماسي أو الجغرافي شيئا. قيادة البوليساريو لا تزال رهينة لوصاية الجنرالات بالجزائر. والمغرب مستمر في ممارسة سيادته وحقوقه القانونية والاقتصادية فوق صحرائه وتنمية أقاليمه الجنوبية كدولة ذات سيادة. تهديدات البوليساريو بالحرب على المغرب، سواء من على منبر قناة «الحرّة» أو في مناسبات أخرى، يبنى بإخفاق كلي وتام لأطروحة الانفصال، بل بتورط مباشر في محاولة إدخال المنطقة في دوامة اللاأمن، وهو ما ذهبت إليه صحيفة «وول ستريت جورنال»، في مقال نشرته الأحد 11 أغسطس الجاري، بالقول، إنه في الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الدولي على إخماد بؤر التوتر وتثبيت السلم والأمن، لا تزال «البوليساريو» تشكل تهديدا خطيرا لاستقرار في شمال

أفريقيا وفي منطقة الساحل. ولن تساورنا الشكوك إذا ما جزمنا بأن سلوك إبراهيم غالي، كان بمثابة رد متشنج حول ما أشارت إليه صحيفة «وول ستريت جورنال» في أن «البيت الأبيض، وإدراكا منه للمخاطر التي تشكلها البوليساريو، عازم على وضع حد لهذا النزاع»، مشددة على أن «الدينامية الحالية تحت رعاية الأمم المتحدة هي الخيار الأكثر أمانا والأقل كلفة من أجل التوصل إلى حل توافقي». لذا فادعاء الجبهة الانفصالية مرة أخرى بانها حريصة على التسوية عن طريق المفاوضات، وتنبيه ما يسمى بـ«الأمانة الوطنية لجبهة البوليساريو» مؤخرا، إلى ما وصفته بـ«خطورة عودة الاستناد إلى مسار التسوية الأممي الأفريقي»، هو تدليس قانوني وسياسي لاعتبارات ثلاثة: أولا، لأن الملف بيد منظمة الأمم المتحدة، وهي من لها الحق في التعاطي مع حثيياته وليس الاتحاد الأفريقي. ثانيا، القرار ليس بيد الجبهة حتى تقفي غياب الاهتمام من طرف مجلس الأمن الدولي والمجتمع الدولي عامة، لكون المجلس قد أصدر عددا من القرارات التي تهم ملف الصحراء.

ثالثا، أن البوليساريو إلى حد الآن لم تكن شريكا موثوقا في البحث عن حل سلمي عن طريق المفاوضات، بل دليل أن زعيمها هدد في أكثر من مرة بإشغال المنطقة، وهو ما يخالف كل القرارات الأممية التي تحت على الحل السلمي. بالتالي فتناقض زعيم الانفصاليين واضح عندما ينفي اهتمام مجلس الأمن بملف الصحراء المغربية، وفي الوقت ذاته يطالبه بـ«اتخاذ الخطوات الصارمة والعاجلة لتفادي انزلاقات وتبعات خطيرة». وبصفته الهيئة الرئيسية لإدارة الأزمات في الأمم المتحدة، لا بد من التذكير بقرار مجلس الأمن 2468 الذي كرس مسار الموائد المستديرة كطريق سالك للتوصل إلى حل سياسي لهذا النزاع الإقليمي. والعواقب التي تريد البوليساريو وضعها أمام أي تسوية سلمية مردها ضومر أطروحتها الانفصالية وتراجع مجموعة من الدول عن الاعتراف بها ككيان يملك وجودا سياسيا إلا من تلك المعادية للوحدة الترابية للمملكة، وقد توضح هذا بعدما أكدت اليابان رسميا في 28 أغسطس الجاري، أثناء انعقاد القمة السابعة لمؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية بأفريقيا (تيكاد

العواقب التي تريد البوليساريو وضعها أمام أي تسوية سلمية مردها ضومر أطروحتها الانفصالية وتراجع مجموعة من الدول عن الاعتراف بها ككيان يملك وجودا سياسيا إلا من تلك المعادية للوحدة الترابية للمملكة المغربية. ومنها أن تقدم المغرب بمبادرته للحكم الذاتي في العام 2007، كتصور واقعي للحل بالصحراء، خرج إبراهيم غالي، على قناة الحرّة، ليقول بشكل لا مسؤول، ودون تقديم دليل سياسي مقبول دوليا، أن مقترح الحكم الذاتي في الصحراء «وُلد ميتا»، لافتا إلى أننا لسنا مغاربة حتى يعطى لنا حكم ذاتي، الحكم الذاتي حلول تعطى لمناطق متمردة داخل دولة معينة، نحن لم تكن مغاربة ولسنا مغاربة ولن نكون مغاربة».

تصريح انفعالي غاضب مرده الضغوطات المفروضة على قيادة البوليساريو من الداخل والخارج، والخوف من التحولات الجيوسياسية التي تمر بها المنطقة والعالم والتي لا تخدم خطط الانفصاليين وداعميهم، وهو ما دفع إبراهيم غالي إلى نفي صفة المغربية الثابتة بالولادة والتاريخ والجغرافيا والنسب، وإطلاق حكم قيمة لا أساس سياسيا له على مقترح يعترف بمصداقيته كل المجتمع الدولي، ليثبت أنه لا يملك مواصفات القيادة التي تؤهله إلى فتح حوار سياسي باسم ساكنة تندوف لتسوية الملف بالطرق المعروفة والمتبعة من طرف الهيئة الأممية التي تنشر على ملف الصحراء منذ عقود. على المستوى الأفريقي لعبت الدبلوماسية المغربية أدوارا كبيرة، سواء قبل أو بعد استعادة الرباط مقعدها بالانحاد الأفريقي، فانتكشفت

بتعقيباته لا يمكن أن بيت فيه إبراهيم غالي ومجموعته، ولا حتى الجزائر في ظروفها الحالية.

**العرب**  
أول صحيفة عربية صدرت في لندن  
1977 أسسها  
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة  
رئيس التحرير المسؤول  
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام  
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير  
مختار الدباني  
كرم نعمة  
حذام خريف

مدير النشر  
علي قاسم

المدير الفني  
سعيدة العيقوبي

تصدر عن  
Al-Arab Publishing House  
المكتب الرئيسي (لندن)  
The Quadrant  
177 - 179 Hammersmith Road  
London, W6 8BS, UK  
Tel: (+44) 20 7602 3999  
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان  
Advertising Department  
Tel: +44 20 8742 9262  
ads@alarab.co.uk  
www.alarab.co.uk  
editor@alarab.co.uk

